الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/26/TLS/1

الجمعية العامة

Distr.: General
22 August 2016
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة السادسة والعشرون
٣١ تشرين الأول/أكتوبر – ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦*

تيمور – ليشتي

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.

GE.16-14512(A)
1614512

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

١- تلقّت تيمور - ليشتي في عام ٢٠١٢ توصيات من الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (الفريق العامل) كانت قد اعتُمدت في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ في دورة الاستعراض الثانية عشرة وبلغ مجموعها ١٢٥ توصية. وقَبِل وفد تيمور - ليشتي ٨٨ توصية منها، وأُحيلت أحدث ستٍّ وثلاثين توصية إلى تيمور - ليشتي بقرار من مجلس الوزراء لمناقشتها وتحليلها تحليلاً مستفيضاً من أجل الرد على الفريق العامل التابع لمجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١٢ في جنيف. وخلال فترة تنفيذ التوصيات المقدمة إلى تيمور - ليشتي من الفريق العامل في عام ٢٠١١، جرت متابعة بعضها الذي يُنفَّذ حالياً وأُحرز تقدم في تنفيذه، بينما لا يزال بعضها الآخر قيد البحث قبل أن تقبله تيمور - ليشتي.

٢- ولذلك، ستقدم تيمور - ليشتي تحديثاً للمعلومات المتعلقة بالتوصيات الجاري تنفيذها وفقاً لترتيبها من حيث الأولوية استناداً إلى الخطة الوطنية الاستراتيجية للتنمية، يشمل العقبات والتحديات التي تواجهها تيمور - ليشتي أثناء تنفيذ هذه التوصيات، ليكون البلد واضحاً وصريحاً مع آلية الفريق العامل. ودولة تيمور - ليشتي وشعبها ملتزمان التزاماً رئيسياً بتحسين مستوى تعزيز وحماية حقوق الإنسان ونشرهما في البلد على أساس ثقافة "الاحترام المتبادل وعدم التمييز". وقد بدأ هذا الالتزام حينما حصلت تيمور - ليشتي على استقلالها في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ واستمر بتصديقها على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

٣- ويقدَّم هذا التقرير لأغراض الجولة الثانية من عملية تقديم التقارير إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل، ويتضمّن المستجدات التي شهدها البلد في مجال حقوق الإنسان والتقدم الذي أحرزه في هذا المجال، كما يوجز العقبات والتحديات التي يواجهها أثناء عملية تنفيذ حماية حقوق الإنسان وما يُحتمل مواجهته من عقبات وتحديات في المستقبل.

٤- وتدرك تيمور - ليشتي أن آلية الاستعراض الدوري الشامل ركيزة مهمة من ركائز عملية النهوض بحقوق الإنسان فيها. كما أنها أداة لتعزيز الدول الأعضاء حتى تتمكن من ضمان الممارسة الفعلية لحقوق الإنسان وبكامل الحرية من أجل حماية هذه الحقوق على الصعيدين الوطني والدولي.

ثانياً- المنهجية

٥- أُعدّ هذا التقرير المتعلق بالجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل بدعم فائق من الوحدة الاستشارية المعنية بحقوق الإنسان في تيمور - ليشتي والتابعة للأمم المتحدة (الوحدة الاستشارية). وتولى تنسيق عملية إعداده فريق أساسي من ستة أشخاص، وقادتها وزارة العدل التي نهضت بهذه المسؤولية كاملةً، وحصلت على أقصى مستويات الدعم من ٣٣ فرداً من بينهم منسقون على صعيدي البلديات والوزارات التنفيذية.

٦- وأجرى الفريق التقني مشاورات عامة مع المجتمع ككل ومع جميع الكيانات على الصعيد الوطني، وكان هذا جزءاً مهماً من عملية إعداد هذا التقرير، واستهدف بمشاوراته جهات رئيسية مثل الوزارات التنفيذية، ومنظمات المجتمع المدني، وأبناء الطوائف الدينية، وجهاز الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، وقوة الدفاع لتيمور - ليشتي، والعاملين في مجال الصحة، والمسؤولين من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان (أمين المظالم)، ووكالات الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. وهدفت المشاورات إلى جمع بيانات ومعلومات موثوقة عن تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل من الوحدة الاستشارية. وشملت المنهجية المتّبعة إجراء مناقشات جماعية وعقد اجتماعات مائدة مستديرة.

٧- وتستند بنية هذا التقرير إلى المبادئ التوجيهية التي أقرها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والتي تشمل التزام الدولة بالتصديق على الصكوك الدولية، وتعزيز المؤسسات، وحماية الفئات الضعيفة، وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ثالثاً- النتائج التي حققتها تيمور - ليشتي والتحديات التي واجهتها في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها

ألف- التصديق على الصكوك الدولية

٨- تبذل دولة تيمور - ليشتي في الوقت الراهن جهوداً من أجل الوفاء بالتزاماتها القائمة بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، على النحو المذكور في تقاريرها الوطنية، وتسعى حالياً إلى إعداد الموارد (البشرية والمالية) اللازمة لذلك وإلى رفع مستوى القدرات المؤسسية ضماناً لتنفيذ هذه الصكوك الدولية في المستقبل عند التوقيع والتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري، كما أوصى مجلس حقوق الإنسان (**التوصيتان ٧٩-١ و٧٩-٨**).

٩- ووفقاً للمادة ٩٥-٣(و) من دستور جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية المتعلقة بالتصديق، يختص البرلمان الوطني بالموافقة على الاتفاقات والإشعار بإنهائها والتصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية. ومن أمثلة ذلك على وجه التحديد التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري كما أوصى مجلس حقوق الإنسان، إذ ينتظر البرلمان الوطني حالياً تلقّي مقترح من الحكومة بهذا الشأن في ظل تنفيذ سياستها المتعلقة بتهيئة الأحوال المواتية للتصديق وفحص جميع الظروف المتصلة بحقوق الإنسان وأخذها في الاعتبار، بما في ذلك الأثر المالي المترتب على التصديق ومضمون الاتفاقيات المزمع التصديق عليها، لتحديد ما إذا كان البلد سيصدّق عليها جزئياً أو كلياً، تبعاً لسياسة الحكومة وقدرتها على التوقيع والتصديق عليها، وتحمّل جميع النتائج والمسؤوليات المترتبة على ذلك، والوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتنفيذها[1] (**التوصيتان ٧٩-١ و٧٩-٨**).

باء- التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

١٠- تعترف دولة تيمور - ليشتي بوصفها طرفاً في معظم المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان بأنها قد تأخرت في تقديم التقارير ذات الصلة إلى كل من هيئات هذه المعاهدات منذ أن صدّقت عليها. وبالرغم من ذلك التأخير، فقد أَوفت تيمور - ليشتي بالتزاماتها كدولة طرف واستخدمت كامل قدرتها من أجل إعداد تقريريها الأولي والدوري بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتقريرها الأولي بشأن اتفاقية حقوق الطفل والتقرير جامع للتقريرين الدوريين الثاني والثالث، وتقريرها الأولي بشأن الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وتقريرها الأولي بشأن اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتُجري تيمور - ليشتي حالياً مشاورة عامة بهدف صياغة تقريرها الأولي بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وستسعى إلى إعداد وتقديم تقريريها الأوليين بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (**التوصيات من ٧٩-١٢ إلى ٧٩-١٥**).

١١- وعلى الرغم من أن دولة تيمور - ليشتي لم تُصدر دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، فقد زارها بعض منهم مثل المقرّر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، كما زارها ممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخلياً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وعقب انتهاء زيارات المقرّر الخاص والفريق العامل وممثل الأمين العام، قدم كل منهم تقريره عن نتائج زيارته إلى مجلس حقوق الإنسان (**التوصيات من ٧٩-١١ إلى ٧٩-١٩**).

جيم- المعايير القانونية الوطنية

القوانين

١٢- لكي تكفل الدولة فعالية وكفاية الحماية المترتبة على تنفيذ قانون مكافحة العنف المنزلي، فقد تمكنت عن طريق وزارة التضامن الاجتماعي من تنفيذ برامج مثل إنشاء شبكة لحماية ضحايا العنف المنزلي والعنف القائم على أساس نوع الجنس في ١٣ بلدية، ورفعت مستوى قدرة الشبكة الوطنية لمراكز الدعم على تقديم المساعدة المباشرة إلى دور الإيواء عن طريق التدريب على تنفيذ الإجراءات التشغيلية، كما أعادت إدماج الضحايا في المجتمع بعد مغادرتهم دور الإيواء، وقدمت إليهم الدعم النفسي - الاجتماعي ونظمت أنشطة للتوعية العامة، ونفذت أيضاً إجراءات تشغيلية لشبكات الإحالة، وأدارت الحالات على أساس قاعدة بيانات قائمة على أنشطة الرصد (**التوصيات من ٧٧-٢٠ إلى ٧٧-٢٥**).

١٣- وتسعى دولة تيمور - ليشتي إلى حماية حياة الإنسان حتى وفاته الطبيعية، على النحو المكرّس في المادة ٢٩-٢ من دستور الجمهورية التي تنص على إقرار الدولة بحق المواطنين كافة في الحياة وعلى حمايتها حياتهم، والمادة ٣٢-١ منه المتعلقة بتقييد العقوبات والتدابير الأمنية والتي تنص على عدم تطبيق عقوبة السَّجن المؤبّد ولا أي عقوبات أو تدابير أمنية غير محددة الأجل (**التوصية ٧٩-٢١**).

١٤- وضماناً لحقوق ومسؤوليات الأطفال أو الشباب أو المراهقين الجانحين أو المخالفين للقانون، تُعِد الحكومة حالياً عن طريق وزارة العدل مشروع قانون بشأن التدابير العقابية - التربوية للأطفال بين سن الثانية عشرة والسادسة عشرة، ومشروع نظام جنائي خاص بالشباب أو المراهقين بين سن السادسة عشرة والحادية والعشرين، حيث تم العرض على مجلس الوزراء لتحديد موعد للمناقشة والإقرار. وقد شملت عملية إعداد هذين المشروعين إجراء مشاورات عامة مع مؤسسات للدولة، كالمحاكم ودائرة النيابة العامة ومكتب المدعي العام ووزارة التضامن الاجتماعي واللجنة المعنية بحقوق الطفل، قبل وضع صيغتهما النهائية (**التوصية ٧٩-٣٣**).

١٥- وضمّنت تيمور - ليشتي قانونها الوطني أحكام نظام روما الأساسي، بوصفها دولة مصدّقة عليه، من أجل تجريم الأعمال المرتكبة ضد الإنسانية على النحو المبيّن في المادة ١٢٤ من القانون الجنائي والتي تنص تحديداً على أن يعاقَب بالسَّجن لخمس عشرة إلى ثلاثين سنة على "قتل السكان أو إبادتهم أو ترحيلهم قسراً، وسجن أي شخص أو سلب حريته المادية بما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي، والتعذيب، والاغتصاب، والاسترقاق الجنسي، والبغاء القسري، والتعقيم القسري، وأي شكل من أشكال العنف الجنسي يماثلها في الخطورة، واضطهاد أي فئات أو جماعات بسبب السياسة أو العرق أو الجنسية أو الأصل الإثني أو الدين أو نوع الجنس، والاختفاء القسري، والفصل العنصري، وكل فعل لا إنساني يسبب المعاناة أو يُلحق بالبدن أو الصحة العقلية أو البدنية ضرراً خطيراً"[٢] (**التوصية ٧٩-٩**).

السياسات

١٦- واصلت الحكومة الدستورية الخامسة دأبها في اعتماد سياسة عدم تحزيب الوظيفة العامة. وتعتمد وزارة التعليم سياسة تتمثل رؤيتها ومهمتها في إلغاء العقوبة البدنية للأطفال في المدارس وتكفل انتهاج سياسة "عدم التسامح مطلقاً" مع تطبيق العقوبة البدنية وتنفيذ هذه السياسة على نطاق واسع عبر أنحاء الإقليم (**التوصية ٧٧-٢٦**).

١٧- وجرت المناقشات المتعلقة بالسياسة المذكورة آنفاً على نحو جيد وصيغ مشروعها هذا العام، وأحرزت الحكومة تقدماً فيما يتعلق بالقرار الحكومي رقم ٢٠١٢/١٤ الذي يُقر السياسة الوطنية لإدماج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيزها، المقرر تنفيذها. ومن أجل زيادة كفالة وضمان تنفيذ هذه السياسة، وتحقيق التعزيز والحماية المناسبين لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وضعت تيمور - ليشتي خطة عمل وطنية للأشخاص ذوي الإعاقة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨.

خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان وخطة العمل المعنية بحقوق الطفل

١٨- إن تيمور - ليشتي ملتزمة بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها. ولذلك، أُنشئت في عام ٢٠١٤ بموجب الأمر رقم 17/X/2014 الصادر عن رئيس الوزراء اللجنة الوطنية التوجيهية بقيادة وزارة العدل. وتتألف هذه اللجنة من ممثلين لوكالات الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي (الوحدة الاستشارية المعنية بحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في تيمور - ليشتي)، وأمين المظالم، وممثلين لمنظمات المجتمع المدني، ومنسقي الوزارات التنفيذية المعنيين بحقوق الإنسان، وسيتولى فريق تقني من وزارة العدل منح اللجنة أقصى درجات الدعم. ويتمثل الهدف الأساسي من إنشاء هذه اللجنة في رسم وصياغة خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان. وقد فرغ الفريق التقني الآن من إجراء أبحاثه المكتبية ويخطط لإجراء أبحاث ميدانية لتقديم معلومات كافية وموثوقة من أجل إصدار خطة عمل وطنية جيدة بشأن حقوق الإنسان (**التوصية ٧٨-٣**).

١٩- كما تحظى اللجنة المعنية بحقوق الطفل بدعم فائق من أجل وضع خطة عمل وطنية للطفولة. إذ تُعِد اللجنة حالياً هذه الخطة عن طريق إجراء حلقة دراسية مع الوزارات والجهات الشريكة الرئيسية بهدف البدء في رسم الخطة التي ستسترشد بها تيمور - ليشتي في كيفية تحقيق حياة أفضل للأطفال في المستقبل. وستوفر خطة العمل مبادئ توجيهية لدعم دور اللجنة [الوطنية] المعنية بحقوق الطفل في رصد عمل الوزارات التنفيذية استناداً إلى التوصيات المقدمة من لجنة حقوق الطفل (**التوصية ٧٧-١٦**).

٢٠- ولدى تيمور - ليشتي أيضاً خطتا العمل التاليتان: خطة العمل الوطنية لمكافحة العنف القائم على أساس نوع الجنس وخطة العمل الوطنية للقضاء على الجوع، ولديها مشاريع خطط عمل أخرى كذلك كمشروع خطة عمل بشأن المرأة والسلم والأمن ومشروع خطة عمل بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة.

دال- المؤسسات

لجنة مكافحة الفساد

٢١- تواصل تيمور - ليشتي كدولة ديمقراطية قائمة على سيادة القانون بذل جهود من أجل القضاء على الفساد عن طريق البرلمان الوطني المخوّل، على النحو المبيّن في القانون رقم ٢٠٠٩/٨ لمكافحة الفساد، السلطة التشريعية للتصدي للفساد وصون سلامة المؤسسات وتعزيز التعاون الفعال فيما بين السلطات والهيئات المعنية، ويعكس مقصد هذا القانون روح اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وقد أنشأت الدولة لجنة لمكافحة الفساد مهمتها تنفيذ إجراءات وقائية وإجراء تحقيقات جنائية فيما يتعلق بجرائم الفساد كالاختلاس، وإساءة استخدام السلطة، واستغلال النفوذ، وبالفساد المتصل بالمشاركة الاقتصادية في الأعمال التجارية، وذلك على النحو المبين في أحكام القانون الجنائي (**التوصية ٧٧-٢٦**).

أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان والعدالة

٢٢- تجتهد الدولة من أجل تحسين مستوى الموارد البشرية والمالية لمكتب أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان والعدالة، بهدف ضمان عمله كمؤسسة مستقلة تابعة للدولة لا تخضع لنفوذ السلطات الأخرى في الدولة حتى تتمكن من أداء مهامها وفقاً لاختصاصاتها على النحو المكرّس في دستور الجمهورية وفي القانون. وتخصص الحكومة سنوياً تمويلاً بقيمة ١,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من ميزانية الدولة لأنشطة برامج المكتب. ويحصل المكتب على مساعدة تقنية ومالية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف تعزيز قدرته المؤسسية (**التوصيتان ٧٧-١٤ و٧٧-١٥**).

اللجنة المعنية بحقوق الطفل

٢٣- أُقر النظام الأساسي للجنة المعنية بحقوق الطفل بموجب الاعتماد الوزاري رقم ٢٠١٤/١٠ حينما كانت خاضعة لوزارة العدل. ووفقاً لسياسة إعادة هيكلة الحكومة الدستورية السادسة، تتبع اللجنة مباشرة وزير الدولة المنسّق للشؤون الاجتماعية، وستبذل جهوداً من أجل تنقيح المرسوم بقانون رقم ٢٠١٥/٦ المؤرخ ١١ آذار/مارس ٢٠١٥ وتعديله. وتقدم حكومة تيمور - ليشتي الدعم من الميزانية إلى اللجنة المعنية بحقوق الطفل لبناء هيكلها المؤسسي، لكن في ظل إعادة الهيكلة، يلزم أن تنتقل التبعية الإدارية للجنة إلى وزير الدولة المنسّق للشؤون الاجتماعية. وتمتلك اللجنة موارد بشرية محدودة من حيث تعيين القادة نظراً إلى أن بعض أعضائها يدرسون حالياً في الخارج، لكن يُخطَّط لإجراء تعيينات في عام ٢٠١٦.

٢٤- وتضطلع اللجنة المعنية بحقوق الطفل بدور مهم في مجال الدعوة وفي تنفيذ أنشطة مع الوزارات المعنية بشأن المسائل القانونية المتصلة بشؤون الطفل كتسجيل المواليد، ومشروع قانون التدابير العقابية - التربوية للقُصّر، ومشروع النظام الجنائي الخاص بالأحداث، وتنقيح المادة ١٧٣ من القانون الجنائي لتوفير الحماية أيضاً في حالات سفاح المحارم. وتتناول أنشطة اللجنة في ميدان التعليم القضايا المتعلقة بالعقوبة البدنية للأطفال في المدرسة، والانقطاع عن الدراسة، وحالات الحمل المبكر في سن المدرسة، وذلك من خلال سياسات ستضمن حقوق هؤلاء القُصّر. أما في مجال الصحة، فتشمل أنشطتها قضايا سوء تغذية الأطفال، والمياه النظيفة، وخدمات التصحاح، والنظافة الصحية. وفي مجال الحماية الاجتماعية، تنفذ اللجنة سياسة بشأن رفاه الطفل والأسرة، تشمل برنامج 'منحة الأمومة' (Bolsa da Mãe)، وسياسة بشأن الأطفال ذوي الإعاقة. كما تشمل اللجنة بأنشطتها قضية الاتجار بالأطفال في الداخل والخارج. ومن مجالات العمل المهمة الأخرى، سياسة حماية الأطفال العاملين. وأخيراً، الاهتمام بأن تتمتع المناطق الريفية ببنى تحتية تراعي احتياجات الطفل، كالطرق والمباني وشبكات الكهرباء[٣] (**التوصية ٧٩-١١**).

٢٥- كما تضطلع اللجنة المعنية بحقوق الطفل بدور مهم في الدعوة إلى جعل ميزانية الدولة مراعية لاحتياجات الطفل، بهدف دعم تخصيص التمويل للقضايا الاجتماعية المتصلة بمصالحه. وتدعو اللجنة أيضاً إلى تنفيذ نظام للنماء في مرحلة الطفولة المبكرة في تيمور - ليشتي،

وتُبذل حالياً جهود لإنشائه. وتتلقى أمانة اللجنة أيضاً شكاوى من الأطفال والأسر والمجتمعات المحلية بشأن أعمال العنف ضد الأطفال وتُحيل معظم الحالات التي ترِدها إلى المؤسسات المختصة لتتعامل معها وفقاً للقانون.

٢٦- وتوفر حكومة تيمور - ليشتي لموظفي اللجنة المعنية بحقوق الطفل فرص الحصول على منح دراسية لتحسين مهاراتهم في مجالات الإدارة والحقوق والسياسات والقضايا الاجتماعية. وكان لسياسة إعادة الهيكلة التي انتهجتها حكومة تيمور - ليشتي أثر جيد على اللجنة، إذ أصبحت تابعة مباشرة لوزير الدولة المنسّق للشؤون الاجتماعية فيما يتعلق بإعداد هيكلها الإداري المؤسسي، وشملت هذه العملية تنقيح نظام اللجنة الأساسي الذي أصبح منشأً بموجب مرسوم بقانون، لا اعتماد وزاري، وتطوير البرامج والموارد البشرية، وزيادة التمويل المخصص من الدولة للجنة، وتوفير مبنى وأرض خاصين بها. وبالنظر إلى وجود بعض أوجه القصور، لا تزال اللجنة المعنية بحقوق الطفل بحاجة إلى دعم المؤسسات المعنية كالمنظمات الوطنية والدولية غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة كذلك (**التوصية ٧٧-١٧**).

هاء- القضاء

٢٧- تعترف دولة تيمور - ليشتي بأن قطاع القضاء ركيزة مهمة من ركائزها، ولذلك، فقد بادرت الحكومة الدستورية الرابعة عن طريق وزارة العدل إلى رسم خطة استراتيجية لقطاع القضاء حصلت على أقصى درجات الدعم من مجلس التنسيق القضائي[٤] الذي حصل بدوره على دعم تقني من الأمانة التقنية. وتتطرّق الخطة الاستراتيجية لقطاع القضاء إلى خمسة مجالات مواضيعية، وهي: ١- التنمية المؤسسية، ٢- إصلاح الإطار القانوني، ٣- تنمية الموارد البشرية، ٤- البنى التحتية وتكنولوجيا الاتصالات، ٥- إمكانية الاحتكام إلى القضاء. وقد صيغت الخطة استناداً إلى تحليل للوضع من حيث حالة القضاء الراهنة، بهدف تحسين عمليات التنفيذ في المجالات المواضيعية الخمسة. كما أُنشئت خمسة أفرقة عاملة تألفت من ممثلين لمؤسسات القضاء الوطنية ومنظمات المجتمع المدني والوكالات الدولية (**التوصية ٧٧-٣٠**).

٢٨- ومن أجل تحسين نظام القضاء في تيمور - ليشتي، بذلت دولة تيمور - ليشتي جهوداً عديدة، من أمثلتها على وجه التحديد جهود وزارة العدل الرامية إلى بناء قدرات ومؤهلات العناصر القضائية الفاعلة الممثلة لركائز نظام القضاء. ففي عام ٢٠١٢، أُوفد ٥٠ شرطياً يعملون في مجال البحث العلمي الجنائي في بعثة دراسية إلى البرتغال، وفي عام ٢٠١٣، حصل عدة محامين خاصين على منح للتدريب الداخلي في كابو فيردي، وفي عام ٢٠١٥، أُوفدت ثلاثة عناصر قضائية فاعلة للمشاركة في دورة تدريبية بماكاو، وتشارك ستة عناصر قضائية فاعلة حالياً في دورة تدريبية تكميلية بماكاو (**التوصية ٧٧-٣١**).

٢٩- تشكل العناصر القضائية الفاعلة ركيزة مهمة، وقبل أن تؤدي واجباتها، تقدم إليها وزارة العدل التدريب عن طريق مركز التدريب القضائي الذي يقدم التدريب لرجال القضاء ومحامي

الدفاع العام كجزء من خطة لرفع الكفاءة العلمية في إطار الدورة التدريبية الخامسة لرجال القضاء ومحامي الدفاع العام، فيما بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥، من أجل زيادة معارفهم بشأن مسألتي التعذيب وإساءة المعاملة، وبخاصة فيما يتعلق بالفئات الضعيفة كالأطفال والنساء والفقراء والأشخاص ذوي الإعاقة. وتركز المواد التدريبية على أحكام دستور الجمهورية والحقوق الأساسية، وحقوق الأسرة والأقليات، وحقوق الطفل، والقضايا الجنسانية، وتُقدَّم بتسهيلات من كالات الأمم المتحدة، كمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (**التوصية ٧٧-٣١**).

٣٠- وقد واصلت الدولة جهودها الرامية إلى تعزيز المؤسسات القضائية، فزادت الحكومة بالتالي عن طريق وزارة العدل عدد الأفراد العاملين، على وجه التحديد، إلى ٣٤ قاضياً، و٣٤ عضواً للنيابة، و٣١ محامياً للدفاع العام، و٧٢ محامياً خاصاً، و٣٠ شرطياً للأدلة الجنائية. ويتلقى ٢٨ محامياً خاصاً في الوقت الراهن التدريب (**التوصية ٧٧-٣٢**).

٣١- ومن أجل تعزيز المؤسسات القضائية من حيث التمويل، لم تَعُد وزارة العدل تُدير مالية هذه المؤسسات، كالمحاكم ودائرة النيابة العامة، واتُّخذت خطوة نحو تحقيق الإدارة الذاتية للمؤسسات القضائية وفقاً لما يحقق أقصى درجة من الفعالية للعمليات المالية للمحاكم المحلية ودائرة النيابة العامة. وحتى هذا التاريخ، لا توجد أي مخصصات مالية معتمدة من كل من الدوائر القضائية لعملية تقديم الدعم المالي إلى المحاكم المتنقلة. إلا أنه بخصوص هذه المسألة، تولت بعض الجهات الإنمائية الشريكة، كمرفق دعم قطاع القضاء - الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تمويل المحاكم المتنقلة منذ عام ٢٠١٢. وفي عام ٢٠١٤، حينما انتهت مهمة 'مرفق دعم قطاع القضاء' في تيمور - ليشتي، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم إلى برنامج المحاكم المتنقلة، وبخاصة في المسائل الجنائية في المناطق البعيدة عن المحاكم، مثل باوكاو، وسُواي، وديلي. كما لا تمتلك المحاكم حتى الآن مرافق للطب الشرعي، لكنّ يستعان بخبراء الطب الشرعي من جهاز الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، ووحدة البحث العلمي الجنائي بجهاز الشرطة، و'مستشفى غيدو فالادوريس الوطني' (**التوصية ٧٧-٣٢**).

٣٢- وتتخذ الدولة حالياً تدابير لتعزيز نظام القضاء وخفض عدد القضايا المعلقة، وتبذل جهوداً للإسراع بوتيرة إدارة القضايا في المحاكم بهدف الإسهام في الفصل في القضايا المعلقة. إضافةً إلى ذلك، يُنفَّذ برنامج المحاكم المتنقلة في أربع ولايات قضائية، وهي: ديلي، وباوكاو، وسُواي، وأُويكوس. ويوجد في تيمور - ليشتي محكمة ديلي المحلية التي تغطي إرميرا وليكيسا وأيْليو، ومحكمة باوكاو المحلية التي تغطي لاوتيم وفِيكيكْ وماناتوتو، ومحكمة سُواي المحلية التي تغطي أَيْنارو ومانوفاي وبوبونارو، ومحكمة أُويكوس المحلية التي تغطي منطقة أُويكوس الإدارية الخاصة بأكملها. وتخصص الدولة سنوياً تمويلاً بقيمة ثمانية ملايين دولار للمحاكم وأربعة ملايين دولار لدائرة النيابة العامة (**التوصيتان ٧٧-٣٣ و٧٧-٣٤**).

٣٣- وتعترف الدولة بزيادة عدد القضايا المعلقة سنوياً؛ ففي عام ٢٠١٤، على سبيل المثال، بلغ عدد القضايا المعلقة ١٢٨ ٢ قضية، ثم في عام ٢٠١٥، بلغ عدد القضايا الجديدة ٩٣٠ ٢ قضية، أي بلغ مجموع القضايا المعلقة والقضايا الجديدة ٠٥٨ ٥ قضية. غير أن المحاكم تمكنت من الفصل في ٢٥٢ ٢ قضية، شملت القضايا التي فصلت فيها المحاكم المتنقلة، وهو ما أسفر عن انخفاض عدد القضايا المعلقة انخفاضاً كبيراً ليصل إلى ٨٠٦ ٢ قضايا، أي أنه في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ فُصل فيما مجموعه ٢٥٢ ٢ قضية. وفيما يخص القضايا المدنية، بلغ عددها ٧٣٧ قضية في عام ٢٠١٤، وفي عام ٢٠١٥، بلغ عدد القضايا الجديدة ٤١٣ قضية، أي ما مجموعه ١٥٠ ١ قضية، وتمكنت المحاكم من الفصل فيها استناداً إلى النظام الذي أُنشئ. ومع أن المحاكم المتنقلة لا تفصل في القضايا المدنية، إلا أنها استطاعت التعجيل بعملية المحاكمة والفصل في ٨٥٦ قضية مدنية، وتوجد حالياً ٢٩٤ قضية مدنية معلقة، فتمكنت بذلك المحاكم المتنقلة من تقديم الدعم وخفض عدد القضايا المعلقة في المحاكم[٥]. وبالرغم من ذلك، تدرك الدولة أن برنامج المحاكم المتنقلة يواجه أيضاً تحديات، وبخاصة فيما يتعلق بعملية المحاكمة، إذ يتعذر مع وجود عدد كبير من القضايا أحياناً ضمان جودة المحاكمات، لكنها تثق في أن المحاكمات التي تُجرى تولى أقصى درجات الاعتبار لكفالة عدالة النتائج. كما تقر الدولة بأن برنامج المحاكم المتنقلة لا يزال غير كافٍ[٦] ويلزم تحسينه في المستقبل. ولمعالجة المسائل المذكورة آنفاً، تبذل الدولة في الوقت الراهن جهوداً من أجل صياغة خطة لبناء مرافق مناسبة لإجراء المحاكمات، وكذلك من أجل توفير الدعم من ميزانية الدولة، مع إمكانية بناء محاكم في جميع البلديات استناداً إلى الخطة الاستراتيجية لقطاع القضاء (**التوصية ٧٧-٣٤**).

٣٤- وضماناً لإمكانية تمتع الأشخاص كافة، بمن فيهم ذوو الإعاقة، بالحق في محاكمة عادلة، تعتمد الحكومة الدستورية السادسة خطة لإدماج التدريب في المناهج الدراسية الخاصة برجال القضاء، بما يشمل القضاة وأعضاء النيابة ومحامو الدفاع العام، من خلال تثقيف هذه العناصر القضائية الفاعلة بكيفية التعامل مع الأشخاص الذين يعانون من إعاقات كالمكفوفين والصم والبكم المخالفين للقانون أو الضحايا بهدف إمدادهم بالمساعدة الكافية أثناء عملية التحقيق حتى صدور قرار نهائي بشأنهم لضمان عدم وقوعهم ضحايا مرة أخرى بسبب إعاقتهم. واستناداً إلى هذه الخطة، سيبدأ في عام ٢٠١٦ التدريب السابق ذكره على أيدي مدربين من ذوي الخبرة في التعامل مع ذوي الإعاقة وسيُستقدَمون من المنظمات التي يتركز اهتمامها على ذوي الإعاقة في تيمور - ليشتي.

العدالة الانتقالية

٣٥- فيما يتعلق بتنفيذ توصيات لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة ولجنة الحقيقة والصداقة، يعمل البرلمان الوطني في دورته التشريعية الثانية حالياً على صياغة قانون بشأن تعويضات الضحايا، وذلك لإقرار معايير للضحايا بما يشمل كيفية الحصول على المساعدة الدولية من أجلهم. وفي دورته التشريعية الثانية أيضاً، سيدرج البرلمان في خطة عمله السنوية إنشاء مؤسسة تذكارية، لكن هذا سيتوقف على مدى توفر التمويل والإرادة السياسية لكل مجموعة برلمانية. وفي غضون ذلك، قال رئيس اللجنة البرلمانية "ألف" إنه قد جرت في البرلمان الوطني نقاشات متكررة بشأن كيفية

التوصل إلى حل ملائم لمسألة تنفيذ توصيات لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة ولجنة الحقيقة والصداقة، لكنها تُعد مسألة معقدة وحساسة جداً، ولذلك سيتباحثها أعضاء البرلمان وسيُجرون مناقشة مستفيضة بشأنها للتوصل إلى حل حكيم كي لا يقاسي الضحايا من جديد الألم الذي قاسوه في الماضي[٧]. وعلى الرغم من أن تنفيذ هذه التوصيات قد أخفق أحياناً في إعلاء روح تقرير *'شيغا' (كفى)* لضمان عدم تكرار وقوع هذه الأعمال في المستقبل، فإن هناك ثقة في أن الدولة ستنفذ هذه التوصيات قدر المستطاع، إذ يلزمها النظر فيها بعناية كي لا تتسبب في وقوع نزاع بين المواطنين التيموريين (**التوصيات من ٧٩-٢٧ إلى ٧٩-٣١**).

قطاع الأمن

٣٦- اتخذت بعض مؤسسات الدولة، كجهاز الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي وقوة الدفاع لتيمور - ليشتي، إجراءات لتنفيذ القرار البرلماني رقم ٢٠١٤/٤ الذي عُزز بالقرار رقم ٢٠١٤/٨ والقرار الحكومي رقم ٢٠١٤/٨ وقرار مجلس الوزراء رقم ٢٠١٤/١٣. وتعرض هذه القرارات قرار البرلمان الوطني بوقف أنشطة مجلس ماوبيره الثوري كلياً، وكذلك أنشطة المجلس الشعبي للدفاع عن جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية، لاعتبارهما غير شرعيين نظراً إلى البيان الذي أصدره مجلس ماوبيره الثوري ودعا فيه إلى حلّ البرلمان وإعادة تنظيم الدولة. فقد شكل هذا البيان تهديداً لسيادة الدولة وانتهاكاً لسيادة القانون الديمقراطية المكرّستين في المادة ١ من دستور الجمهورية والمنصوص عليهما في المادة ٢٠٢ من القانون الجنائي[٨].

٣٧- وتؤكد تيمور - ليشتي مجدداً أن الأعمال التي اضطلع بها موظفون تابعون للدولة أثناء العملية المشتركة التي نُفذت بقيادة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي وقوة الدفاع لتيمور - ليشتي تنفذ أحكام القرارات المذكورة آنفاً على النحو السليم وبالامتثال للمعايير الدولية والمهنية ذات الصلة من أجل توقيف أعضاء مجلس ماوبيره الثوري. وقد أثارت العملية استياء البعض، ولن تتجاهل سيادة القانون الديمقراطية في تيمور - ليشتي الملاحظات والانتقادات التي وجهتها بعض الجهات صاحبة المصلحة إلى العملية، مع أن قانونيتها قد حظيت بتأييد المحاكم بوصفها الهيئات ذات الصلاحية الأكبر لاتخاذ قرارات استناداً إلى أدلة محددة. وبالتالي، فمن أجل تقليل الأعمال المنتهكة لحقوق الإنسان إلى أدنى حد ممكن في المستقبل، ستواصل دولة تيمور - ليشتي سعيها إلى رفع كفاءة أفراد الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي وقوة الدفاع لتيمور - ليشتي بما يضمن التزامهم بالقانون النافذ واحترامهم إياه ليضطلعوا بأدوارهم بمهنية ووفقاً للمعايير الدولية. ولذلك، فمن اللازم مواصلة بناء قدرات أفراد الشرطة وقوة الدفاع فيما يتعلق باستخدام القوة واحترام المبادئ الدولية (**التوصيتان ٧٨-٢٠ و٧٨-٢١**).

٣٨- وضماناً لاضطلاع موظفي الدولة، وبخاصة أفراد الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي وقوة الدفاع لتيمور - ليشتي، بأدوارهم بمهنية وفقاً للقواعد المقررة والقانون المعمول به، وكوسيلة لزيادة معارف موظفي الدولة بشأن منع التعذيب واستخدام القوة واحترام مبادئ حقوق الإنسان، قدمت بعض وكالات الأمم المتحدة كقسم حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي بالتعاون مع مكتب أمين المظالم، فيما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٥،

التدريب إلى أفراد الشرطة الوطنية وذلك في مركز تدريب الشرطة. واضطلع أفراد الشرطة بأدوارهم وفقاً للقواعد المقررة وبالامتثال للمعايير الدولية (**التوصيتان ٧٨-٢٣ و٧٨-٢٤**).

واو- المساواة وعدم التمييز

٣٩- يسود بتيمور - ليشتي نظام قائم على السلطة الأبوية وهو أحد العوامل الحائلة دون حصول المرأة على الفرص، بما يؤدي إلى تعرضها للتمييز ووقوعها ضحية للعنف المنزلي. ولا تزال الشابات أيضاً تواجهن مجموعة من المشاكل الاجتماعية التي تؤثر على حياتهن الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية لأن أهمية المرأة في الأسرة المعيشية والمجتمع تعتبر ثانوية. ولتحسين هذا الوضع، ومن أجل تمكين المرأة من التمتع بالمساواة في جميع القطاعات ومن عدم التعرض للتمييز، فقد شُرع في بذل جهود عديدة، منها تلك التي بذلتها حكومة تيمور - ليشتي عن طريق وزارة الدولة لتعزيز المساواة وباعتماد إعلان ديلي المعنون "**استثمر في النهوض بالمرأة والطفل - استثمر في المساواة**" الذي وقّعه كل من البرلمان الوطني والحكومة والكنيسة ومنظمات المجتمع المدني، بحضور رئيس الدولة ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان الوطني.

٤٠- وكوسيلة لتعزيز ونشر إعلان ديلي على جميع الصُعُد، أنشأت وزارة الدولة لتعزيز المساواة آلية جديدة لتحسين التنسيق الوطني وعلى صعيد البلديات لسياسة تُعنى بتعميم مراعاة المنظور الجنساني. كما أُحدثت تغييرات فيما يتعلق بمنسقي المسائل الجنسانية المتمثلين في الفريق العامل المعني بالمسائل الجنسانية. ولدى البلد خطة عمل بشأن المسائل الجنسانية للبلديات الاثنتي عشرة، بما في ذلك منطقة أُويكوس الإدارية الخاصة، تهدف إلى الوفاء بالالتزام المعروف بالتزام البلديات بتحقيق المساواة بين الجنسين. وقد تغير بموجب القانون الأساسي للحكومة الدستورية السادسة اسم وزارة الدولة لتعزيز المساواة إلى وزارة الدولة لدعم المرأة والنهوض الاجتماعي- الاقتصادي بها (**التوصية ٧٨-٨**).

٤١- ويقدم إعلان ديلي إلى دولة تيمور - ليشتي مبادئ توجيهية شاملة لتحقيق الهدف المتمثل في تحقيق المساواة الديْنامية بين الجنسين من أجل ضمان تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الخطط الوطنية للتنمية، ووضع ميزانيات تراعي الاعتبارات الجنسانية، والقضاء على العنف ضد المرأة والطفل عن طريق خطة مموّلة للتنفيذ تهدف إلى معالجة قضايا العنف المنزلي. وتهدف مبادئ الإعلان التوجيهية أيضاً إلى استحداث آلية لتعزيز الحق في الملكية والحقوق المتصلة بالأراضي وتكافؤ فرص النساء والأطفال مع سائر الأفراد في الحصول على مستوى أعلى من التعليم، بما في ذلك تقديم منح دراسية في ميدان إدارة الموارد الطبيعية، وإلى التشجيع على وضع سياسات صحية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تراعي الاعتبارات الجنسانية، والترويج لتنظيم الأسرة وتعزيز الخدمات الصحية المجتمعية المتكاملة. كما تهدف المبادئ التوجيهية إلى الاستثمار في النهوض بالمرأة من خلال سياسة لتحقيق اللامركزية[٩] واتخاذ إجراءات للإسهام في تحقيق أهداف اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (**التوصية ٧٨-١٠**).

٤٢- ومن بين جميع الجهود التي بذلتها تيمور - ليشتي من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، تتجلى قيادتها 'للخطة الجديدة' و'لمجموعة الدول الهشّة السبع الموسعة' كامتياز منحته إياها الأمم المتحدة، وهي تشكل الخطوة الأولى في مسيرة تيمور - ليشتي في هذا الميدان، ويلزم البلد بذل مزيد من الجهود ليستطيع منافسة سائر دول العالم. ويقود كل من وزير الدولة لدعم المرأة والنهوض الاجتماعي - الاقتصادي بها ووزير الدولة لشؤون الأمن مشاورة في الوقت الراهن بشأن خطة العمل الوطنية المتعلقة بالقرار ١٣٢٥. وحازت امرأتان تيموريتان جائزتين لشبكة السلام على الصعيد الإقليمي، الجائزة الأولى في عام ٢٠١١ والثانية في عام ٢٠١٣. ويُؤمل أن تشكلا قدوة حسنة وتُلهما سائر النساء للعمل من أجل تحقيق السلام في المجتمع والدولة بغية الاعتراف بتفانيهما وجهودهما في بناء السلام. وقد نقّحت وزارة الدولة لتعزيز المساواة الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ لتشمل الفترة ٢٠١٢-٢٠١٧ (**التوصية ٧٨-٩**).

زاي- العنف والإيذاء

٤٣- تكفل تيمور - ليشتي الحماية الفعالة والكافية بتنفيذ قانون مكافحة العنف المنزلي، وقد تمكنت الدولة عن طريق وزارة التضامن الاجتماعي من تنفيذ برامج من قبيل إنشاء شبكة لحماية ضحايا العنف المنزلي والعنف القائم على أساس نوع الجنس في ١٢ بلدية، وكذلك في منطقة أُويكوس الإدارية الخاصة، ورفعت مستوى قدرة الشبكة الوطنية لمراكز الدعم على تقديم المساعدة المباشرة إلى دور الإيواء عن طريق التدريب على المعايير التشغيلية، كما أعادت إدماج الضحايا في المجتمع بعد مغادرتهم دور الإيواء، وقدمت إليهم الدعم لتلبية احتياجاتهم النفسية - الاجتماعية ونظمت أنشطة للتوعية العامة، ونفذت أيضاً معايير تشغيلية لشبكات الإحالة، وأدارت الحالات على أساس قاعدة بيانات قائمة على أنشطة الرصد (**التوصيات من ٧٧-٢٠ إلى ٧٧-٢٥**).

٤٤- وتبذل دولة تيمور - ليشتي الكثير من الجهد في سبيل مكافحة العنف المنزلي عن طريق قانون مكافحة العنف المنزلي وخطة العمل الوطنية لمكافحة العنف القائم على أساس نوع الجنس، وستواصل الحكومة كفاحها من أجل ضمان فعالية تنفيذ هذا القانون على الصعيدين الوطني والدولي بالتنسيق بين القطاعات المتعددة. كما نظمت وزارة الدولة لدعم المرأة والنهوض الاجتماعي - الاقتصادي بها أنشطة للتوعية العامة، وعُقدت شراكة مع منظمات المجتمع المدني على الصعيد الوطني في هذا المجال، وكذلك في المناطق الريفية، وذلك عن طريق تنفيذ طائفة من التدابير مثل: عقد الدورات التدريبية/الحلقات الدراسية، والتفاعل عن طريق هيئة الإذاعة والتلفزيون في تيمور - ليشتي، وعن طريق إذاعة المجتمعات المحلية، ونشر مقالات الرأي العام في الصحف، ونشر الكتيّبات والمجلات والمنشورات، ووضع اللافتات (**التوصية ٧٨-١١**).

٤٥- وبعد اعتماد قانون مكافحة العنف المنزلي، جرى التعامل مع حالات عنف منزلي عديدة وفقاً للقانون المعمول به في تيمور - ليشتي وعُوقب مرتكبو هذه الجرائم، فحدث بالتالي تغير كبير

في الوضع منذ اعتماد القانون، تجلى تحديداً في انخفاض عدد حالات العنف المنزلي، وهو ما يدلل على أن مواطني بلدنا، وتحديداً النساء والأطفال والرجال، يبدؤون الآن في معرفة حقوقهم الأساسية وأن العنف المنزلي جريمة وليس شأناً خاصاً. ونحن نثق في أن العناصر القضائية الفاعلة ستواصل إيلاء الانتباه لمدى خطورة هذه الحالات، ومن الضروري أن تشجِّع جميع الأسر في تيمور – ليشتي على نبذ العنف أو عدم التسامح فيه مطلقاً. ومن اللازم أن تبادر كل الأسر إلى المشاركة في التنمية الوطنية، حتى وإن كان العديد من النساء يعتمدن على الرجال اقتصادياً. فيلزمنا، إذن، تهيئة الظروف وضمان الفرص لتمكينهن في المجالين المنزلي والعام.

حاء- حماية الطفل

٤٦- تسعى الدولة إلى تعزيز عملية تسجيل السكان. فأنشأت وزارة العدل، عن طريق المديرية الوطنية لخدمات التسجيل والتوثيق، نظاماً لتسجيل المواليد في البلديات الاثنتي عشرة وفي منطقة أُويكوس الإدارية الخاصة، وكذلك في ديلي عن طريق نظام تسجيل غير متصل بشبكة الإنترنت، في الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٤، وبلغ مجموع الحالات المسجلة ٨١٧ ٨٠٧ حالة. ويشكل تسجيل المواليد إجراءً إلزامياً وفقاً للقانون، وقد اتخذت الدولة خطوات ملموسة نحو إعداد مذكرة تفاهم مع المستشفيات، وكذلك العيادات، لتسجيل الأطفال حتى سن خمس سنوات في أنحاء البلد كافة (**التوصيتان ٧٧-٤٠ و٧٧-٤١**).

٤٧- واعتمدت تيمور – ليشتي، استناداً إلى المادة ٦٩ من قانون العمل، حداً أدنى لسن الالتحاق بسوق العمل، إذ تحدد هذه المادة السن الدنيا للقدرة على العمل بخمسة عشر عاماً وتُجيز للقصّر الاضطلاع بمهام خفيفة[١٠]. ويحظر قانون العمل على الأطفال دون السن الدنيا المقررة أداء الأعمال التي قد تهدد حياتهم. غير أنه عقب تصديق تيمور – ليشتي على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢، ستطبَّق أحكام الاتفاقية على النظام القانوني الداخلي وفقاً للمادة ٩ من دستور الجمهورية، ومن ثم ستُطبَّق سن الثامنة عشرة بوصفها السن الدنيا للاضطلاع بهذه الأعمال. وقد أنشأ القرار الحكومي رقم ٢٠١٤/١ اللجنة الوطنية لمكافحة عمل الأطفال لتُعنى بتنفيذ أحكام اتفاقية منظمة العمل الدولية ورصده.

٤٨- ووضعت الدولة لائحة داخلية لإقرار قائمة بالأنشطة التي نُظر فيها وحُظرت على الأطفال دون سن الثامنة عشرة، كتدبير مكمّل لأحكام المادة ٦٧-٢(د) من قانون العمل التي تحظر على الأطفال أداء الأعمال التي قد تؤدي بفعل طبيعتها أو الظروف التي تزاول فيها إلى الإضرار بصحتهم أو أمنهم أو أخلاقهم[١١] (**التوصية ٧٧-٢٩**).

٤٩- وتعمل دولة تيمور – ليشتي في الوقت الراهن على تعزيز نظامها القضائي وإعلاء المصالح الفضلى للأطفال المخالفين للقانون. إذ تُعد وزارة العدل حالياً مشروع قانون للتدابير العقابية – التربوية للقصّر بين سن الثانية عشرة والسادسة عشرة، قُدم إلى مجلس الوزراء لتقييمه والموافقة عليه، ومشروع نظام جنائي خاص للقصّر بين سن السادسة عشرة والحادية والعشرين،

تُجرى بشأنه حالياً مشاورة عامة مع المؤسسات المعنية كالمحاكم، ودائرة النيابة العامة، ومكتب محامي الدفاع العام، ووزارة التضامن الاجتماعي، واللجنة المعنية بحقوق الطفل (**التوصيات ٧٧-٩، ٧٧-١٠، ٧٧-٣٥، ٧٧-٣٦**).

٥٠- ويكفل دستور تيمور - ليشتي تمتع جميع الأشخاص بالحق في الزواج، إذ ينص على حق الرجل والمرأة في الزواج بشرط الموافقة الحرة عليه وفقاً للمادة ٣٩-٣ منه التي تحدد السن الدنيا للزواج بالسابعة عشرة، لكنّ القانون المدني يجيز الزواج في سن السادسة عشرة، كسن دنيا، بإذن وعلم الوالدين أو ولي الأمر. وتعترف تيمور - ليشتي بأنها لم تحدد السن الدنيا للزواج وفقاً للقوانين الدولية حتى الآن. بيد أن خطتها الاستراتيجية للتنمية للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠ قد شملت تحديداً خطة لمواصلة توعية المجتمع بنشر معلومات عما يمكن أن يترتب على الزواج المبكر من آثار سلبية على حياة الأشخاص، إذ قد يفقدون حقهم في التعليم، كما يمكن أن يؤثر سلباً على الصحة الإنجابية، وخاصة للفتيات (**التوصية ٧٨-٢٥**).

طاء- الإعاقة

٥١- تبذل دولة تيمور - ليشتي حالياً جهوداً من أجل ضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قبل التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بوسائل منها تحديداً اعتماد القرار الحكومي رقم ٢٠١١/١٥ المنشئ لفرقة عمل متعددة التخصصات تهدف إلى إعداد سياسة بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة، واعتماد الحكومة أيضاً القرار الحكومي ٢٠١٢/١٤ المتعلق بوضع سياسة للنهوض بذوي الإعاقة وإدماجهم في المجتمع، كما يُصاغ حالياً مشروع نظام أساسي للمجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة.

٥٢- كما شرعت حكومة تيمور - ليشتي في تهيئة الحد الأدنى من الظروف اللازمة للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة في جميع القطاعات من أجل ضمان حقوقهم، فبادرت على وجه التحديد إلى وضع خطة عمل وطنية للأشخاص ذوي الإعاقة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، وقدمت إعانة إعاقة لمن هم في سن السابعة عشرة فما فوق عن طريق برنامج للضمان الاجتماعي، ودعمت بالتمويل مؤسسات مثل مركز لإعادة تأهيل ذوي الإعاقة على الصعيد الوطني، وعملت على تحقيق تكافؤ الفرص للبالغين والأطفال من ذوي الإعاقة في الالتحاق بالمدرسة من خلال إقرار نظم تعليم شاملة للجميع ونظم تعليم عادية (**التوصيات من ٧٧-١ إلى ٧٧-٨**).

٥٣- ورغم أن تيمور - ليشتي لم تصدّق بعد على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أنها تواصل وتجدد تأكيد التعهّد بالتزامها بإيلاء أقصى اهتمام للأشخاص ذوي الإعاقة. ووفقاً لتعداد السكان لعام ٢٠١٠، بلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في تيمور - ليشتي ٤٨٨ ٤٨ شخصاً، أي بنسبة ٤,٦ في المائة[١٢] من مجموع السكان (**التوصية ٧٧-٦**).

٥٤- وتعتمد حكومة تيمور - ليشتي، عن طريق وزارة التضامن الاجتماعي، برنامجاً لتقديم "**إعانة إعاقة**" إلى الأشخاص ذوي الإعاقة في سن السابعة عشرة فما فوق، وقد دعمت تمويل

المؤسسات المعنية بتقديم الخدمات إلى ذوي الإعاقة، وأنشأت مركزاً وطنياً لإعادة تأهيلهم، وواصلت نشر معلومات عن حقوقهم في المجتمع بأسره، ونظمت وهيأت لهم أقصى فرص المشاركة في الأحداث الرياضية الوطنية والدولية، لتسعى الدولة بذلك إلى الشروع في عملية التصديق على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٥٥- وتعمل تيمور - ليشتي حالياً على تحسين بعض الظروف المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة لضمان رفاههم، وكذلك لتهيئة الظروف المواتية لهم قبل التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك باعتماد القرار الحكومي رقم ٢٠١١/١٥ القاضي بإنشاء فرقة عمل متعددة التخصصات لمناقشة صياغة مشروع سياسة بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة. وتعترف تيمور - ليشتي بحقوق هؤلاء الأشخاص المكرّسة والمكفولة بموجب المادة ٢١ من دستور الجمهورية.

٥٦- وأنشأت الحكومة بموجب القرار الحكومي رقم ٢٠١١/١٥، وعن طريق وزارة التضامن الاجتماعي، فريق عمل لإعداد سياسة للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم في المجتمع، واعتمدتها بالقرار رقم ٢٠١٢/١٤. ووضعت أيضاً خطة عمل وطنية للأشخاص ذوي الإعاقة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨. وفي عام ٢٠١٥، بدأت الحكومة إجراء مناقشات بشأن المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة وإعداد مشروع نظام أساسي له، وسيُعرض بعد وضع صيغته النهائية على مجلس الوزراء لتقييمه من أجل اعتماده في شكل مرسوم حكومي بقانون.

٥٧- وتركز الحكومة في الوقت الراهن عن طريق وزارة التعليم على ضمان إمكانية التحاق الأشخاص ذوي الإعاقة بالمدارس مجاناً وعلى تقديم المساعدة التقنية لنظم التعليم الشاملة للجميع، وتقدم التدريب حالياً إلى ٢٣٦ معلماً بهدف ضمان إمكانية التحاق الأطفال ذوي الإعاقة بالمدارس العادية. وتنفذ وزارة التعليم حالياً سياسة لإلحاق الأطفال ذوي الإعاقة بالمدارس الابتدائية العامة ليتلقوا التعليم مع سائر الأطفال الذين لا يعانون من أي إعاقة، في ظل ظروف تشجع على التفاعل الاجتماعي فيما بينهم.

٥٨- ولحصر عدد الأطفال ذوي الإعاقة في البلد على نحو أفضل، شرعت الحكومة في جمع بيانات في المناطق الريفية لتحديد الأطفال ذوي الإعاقة. وتنفذ الحكومة حالياً في ثلاث بلديات، هي ديلي وأَيْليو ولاوتيم، سياسة عامة بشأن إمكانية الوصول، وذلك بصفة تجريبية، وستواصل تطبيقها على سائر البلديات في كامل الإقليم الوطني.

ياء- الأقليات

٥٩- منذ أن قدمت تيمور - ليشتي تقريرها في الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل لم تقع في البلد أي انتهاكات للحقوق الإنسانية للأقليات أو أي حوادث تستهدفها أو صراعات رأسية أو أفقية معها. ويُعزى ذلك إلى العلاقة الجيدة التي تربط مؤسسات الدولة بالأقليات، بما فيها الأقليات الدينية، لخلق جو من الطمأنينة والأمان من أجل تحقيق الاستقرار الوطني وضمان الوئام والاحترام المتبادل (**التوصية ٧٩-٣٦**).

٦٠- وتعترف تيمور - ليشتي أيضاً بالأقليات الأخرى، وبخاصة الفئات ذات الميول الجنسية المختلفة، كالمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. ويوجد في البلد الآن جماعة جديدة تُدعى 'ائتلاف التنوع والدعوة'، أُنشئت في عام ٢٠١٤، وهي عضو في منتدى المنظمات غير الحكومية. وتعمل هذه الجماعة مع بعض هيئات الدولة، كجهاز الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، ووزارة التضامن الاجتماعي، واللجنة المركزية للجبهة الثورية لتيمور - ليشتي المستقلة، ومكتب أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان والعدالة، واللجنة المعنية بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، من أجل ممارسة الدعوة في مجالي الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والحقوق بهدف حماية الأقليات وطنياً وعلى صعيد البلديات، وبخاصة الفئات ذات الميول الجنسية المختلفة. ولائتلاف التنوع والدعوة شبكة في ست بلديات، وهي: باوكاو، وفِيكيك، وبوبونارو، وأُويكوس، وأَيْليو، وكوفاليما.

كاف- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

المستوى المعيشي الملائم

٦١- تحقيقاً للإعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقاً لقدرة الدولة، تواصل حكومة تيمور - ليشتي جهودها الرامية إلى كفالة تمتع المواطنين بمستوى معيشي ملائم، وخاصة السكن اللائق، إذ لديها برامج متنوعة لتوفير السكن اللائق للفئات الضعيفة وأسرها، وهي تحديداً: الأهداف الإنمائية للألفية، ومبادرة وزارة الدولة لسياسة العمالة والتدريب المهني ووزارة التضامن الاجتماعي لبناء منازل للفئات الضعيفة في المناطق الريفية. وفي إطار تنفيذ هذا البرنامج، اعترفت الحكومة أنه برغم ما بُذل من جهود كبيرة لتوفير السكن للفئات الضعيفة، لا يزال هناك نقص في مواد البناء المستوردة من الخارج، مما يقوّض الضمانات اللازمة لصيانة هذه المنازل واستدامتها، لكنّ الحكومة ستستعيض عن هذا النظام في المستقبل بالاستخدام الأمثل للمواد المحلية.

٦٢- وكوسيلة للوقاية من انعدام الأمن الغذائي في تيمور - ليشتي، تتعاون الحكومة عن طريق وزارة الزراعة ومصائد الأسماك مع برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة من أجل استحداث خطة عمل وطنية للقضاء على الجوع، تقدم لتيمور - ليشتي مبادئ توجيهية لضمان أمنها الغذائي. ومن أجل تحقيق الأمن الغذائي في الواقع العملي، تواصل الوزارة المذكورة جهودها الرامية إلى كفالة الأمن الغذائي، ومن ثم تقديم ضمانات إلى الأسر في المناطق الريفية. وقد شهد وضع الأمن الغذائي في تيمور - ليشتي خلال عام ٢٠١٥ بعض التغيرات وزيادة بوجه خاص في إنتاج الذرة والأرز الذي يتم توزيعه في الأسواق، وهو ما يمكن أيضاً أن يكفل للأسر/الأسر المعيشية الأمن الغذائي (**التوصيتان ٧٧-٤٣ و٧٨-٢٩**).

الصحة

٦٣- تواصل الدولة جهودها الرامية إلى تحسين النظام الصحي في البلد وزيادة التوعية من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فاتخذت الحكومة عن طريق وزارة الصحة خطوات لتنفيذ

برامج في المستشفيات لعلاج سوء التغذية وبرامج للدعوة في مجال التغذية تستهدف جميع المواطنين، من خلال نشر معلومات عن كيفية الوقاية من سوء التغذية وعن تناول الأغذية المحلية المغذية. كما تواصل تنمية معارف المهنيين العاملين في قطاع الصحة والأطباء عن طريق التدريب المتخصص بهدف تحسين جودة عملية تقديم الخدمات الشاملة المتعلقة بالأمراض المعدية المنتشرة في تيمور – ليشتي. كما أُطلقت حملة وطنية لإذكاء الوعي بالمعلومات الأساسية عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، استهدفت مختلف الشرائح السكانية كالطلاب، فضلاً عن المؤسسات الدينية والسلطات المحلية، من أجل زيادة فهم كيفية انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى الأشخاص ليقوا أنفسهم من الإصابة بهذا المرض المعدي، وتقديم خدمات وعلاجات خاصة للفئات المعرضة لخطر الإصابة به. وتعمل وزارة الصحة حالياً مع وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الوطنية والدولية غير الحكومية، والمؤسسات الدينية، ومؤسسات الدولة كقوة الدفاع لتيمور – ليشتي والشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي ووزارة التضامن الاجتماعي، ومع قادة المجتمعات المحلية من أجل مكافحة هذه الأمراض المعدية[١٣] (**التوصيتان ٧٨-٣٢ و٧٨-٣٣**).

٦٤- وتنطوي عملية تنفيذ برامج الصحة العامة على حشد المساعدة التقنية والموارد لمكافحة الأمراض المعدية، وتتخذ الحكومة حالياً عن طريق وزارة الصحة تدابير تهدف إلى توفير مرافق المياه والتصحاح والنظافة الصحية في المناطق الريفية من أجل توفير مرافق المياه النظيفة للمجتمعات المحلية هناك، وإلى وضع خطط لإشراك المجتمعات المحلية مباشرةً في بناء نظم المياه النظيفة بهدف تعزيز الشعور بملكية هذه النظم. وأُنشئت أفرقة لإدارة هذه المرافق من أجل صيانة نظم المياه النظيفة والمحافظة على دوام تشغيلها لتيسير إمكانية حصول المجتمعات المحلية على المياه النظيفة؛ وكفالة توفر مياه شرب مأمونة ونظيفة وخدمات تصحاح كافية؛ وتوعية المجتمعات المحلية بشأن تعزيز مرافق التصحاح الأساسية في جميع الأسر المعيشية، وذلك عن طريق تصنيف هذه الأسر المعيشية على أساس صحتها البيئية ومدى توفر مرافق معالجة المياه النظيفة لها؛ وتحليل نوعية مياه الشرب عن طريق المختبر الوطني؛ ومكافحة نواقل حمى الضنك والملاريا في جميع الأسر المعيشية؛ وتشجيع جميع الأسر المعيشية على إنشاء دورات المياه واستخدامها وعلى غسل اليدين، وذلك عن طريق تنفيذ خطة عمل مجتمعية تقدم معلومات عن التصحاح والنظافة الصحية؛ والتوعية والإعلام بالمسائل المتعلقة بالمياه والتصحاح والنظافة الصحية عن طريق برنامج نظام الصحة المتكامل؛ وتنظيم حملات توعية في مجال المياه والتصحاح والنظافة الصحية عن طريق وسائط الإعلام (**التوصيتان ٧٨-٣٤ و٧٨-٣٥**).

٦٥- وستواصل حكومة تيمور – ليشتي عن طريق وزارة الصحة تنفيذ برنامج نظام الصحة المتكامل من أجل تقديم الخدمات إلى فئات السكان في المناطق الريفية لكفالة حصول الجميع على الخدمات الصحية. وعلى الرغم مما لهذا البرنامج من مزايا من حيث تقريبه الخدمات الصحية إلى أفراد المجتمعات المحلية في المناطق الريفية، تعترف الحكومة بوجود أوجه قصور فيه، وبخاصة محدودية عدد المهنيين الصحيين، ونقص الأدوية، وعدم وجود بعض المعدات، وصعوبة الانتقال من أجل الوصول إلى المناطق الريفية بسبب مستوى البنى التحتية الأساسية وبخاصة الطرق التي تفتقر إلى الجسور، الأمر الذي يصعب على العاملين في البرنامج إمكانية الوصول إلى هذه المناطق في موسم الأمطار.

٦٦- وبالرغم من وجود مجموعة من التحديات، تواصل الحكومة جهودها الرامية إلى التغلب على هذه الظروف باتخاذ إجراءات محددة للتصدي لهذه الأوضاع وكفالة إمكانية حصول الجميع على الخدمات الصحية الأساسية. وتخطط وزارة الصحة الآن لتعزيز البرامج الصحية في المناطق الريفية، إذ ستُوفد إلى كل قرية خمسة من المهنيين الصحيين لتقديم أقصى دعم ممكن لبرامج الصحة هناك، وسيتألفون من طبيب عام وقابلتين وممرض وصيدلي، وسيبدؤون مزاولة عملهم هذا العام. ويهدف تعيين مهنيين صحيين في المناطق الريفية إلى تيسير وتقديم الإسعافات الأولية في المجتمعات المحلية في حالات الطوارئ التي يتعذّر فيها نقل الأشخاص إلى المستشفى الوطني أو المستشفيات المركزية.

٦٧- وتسعى الدولة إلى تحسين جودة الخدمات في ميدان الصحة باستمرار، إذ تنفذ وزارة الصحة حالياً برنامجاً خاصاً يُجري الموظفون الطبيون في إطاره فحوصات بدنية ونفسية، وتُجري الوزارة سنوياً عن طريق معهد الصحة الوطني دورات تدريبية للموظفين الطبيين بشأن تنفيذ برامج لفحوصات الطب الشرعي. وحتى هذا التاريخ، تلقى ٣٦ موظفاً طبياً التدريب على مزاولة عملهم في المحاكم، حسب الاقتضاء. كما أبرمت وزارة الصحة اتفاقات تعاون مع المؤسسات الأكاديمية في الخارج، وبخاصة مع البلدان التي تعرض تقديم دورات تدريبية خاصة إلى الطلاب التيموريين.

٦٨- وتواصل حكومة تيمور - ليشتي سعيها إلى خفض معدلات سوء التغذية، وبخاصة في صفوف الأطفال. فما برحت وزارة التعليم تنفذ منذ عام ٢٠٠٦، كإحدى وسائل خفض معدلاته، برامج للتغذية المدرسية في جميع البلديات، وكذلك في منطقة أُويكوس الإدارية الخاصة، بالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي. وفي عام ٢٠١٢، وفرت حكومة تيمور - ليشتي الأغذية اللازمة لتنفيذ برنامج التغذية المدرسية وموّلت شراء الخضراوات لترافق الوجبات الغذائية المقدمة في إطاره. ويهدف برنامج التغذية المدرسية، علاوة على الحد من سوء التغذية، إلى تحفيز الطلاب على التعلم خلال ساعات الدراسة (**التوصية ٧٨-٣٠**).

٦٩- وقد أطلق مكتب رئيس الوزراء بالاشتراك مع وزارة الصحة في عام ٢٠١٥ برنامج 'الرعاية الصحية الأساسية للأسرة' الخاص الذي يهدف إلى حماية صحة الأسر الضعيفة في المناطق الريفية في جميع أنحاء تيمور - ليشتي وتحسين الرعاية الصحية الأساسية المقدمة إليها.

التعليم

٧٠- من أجل تحسين جودة التعليم في تيمور - ليشتي وضمان أن تولي برامج التعليم فيها اهتماماً خاصاً للمرأة، تقدم الحكومة منذ عام ٢٠١١، عن طريق وزارة التعليم، تدريباً لجميع المعلمين في علم أصول التدريس وفي مجالي الأخلاق واللغة البرتغالية، فضلاً عن تدريب متخصص أو "شهادة جامعية" للمعلمين الذين لم يُدرّبوا من قبل كمدرسين. كما تتمثل رؤية الخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم في ضرورة أن تُتاح لجميع التيموريين إمكانية الالتحاق بالمدرسة وأن يتلقوا تعليماً جيداً من أجل الإسهام في عملية التنمية الوطنية. ولذلك أدخلت وزارة التعليم تغييرات على نظام الامتحانات الدوري بهدف تشجيع المعلمين على التواصل مع كل طالب بصفة دورية أو منتظمة وتقييم أنشطته الدراسية اليومية منذ الصف الأول حتى الصف الثامن، بينما سيخضع طلاب الصف التاسع لامتحان شهادة وطني لتقييم مستواهم المعرفي على أساس النجاح أو الرسوب فيه.

٧١- وقد اعتُمدت بعض التدابير لتحسين جودة التعليم عن طريق إجراء إصلاح شامل للمناهج الدراسية. ففي عام ٢٠١٣، أدخلت وزارة التعليم تعديلاً على مناهج الصفوف من الأول إلى السادس واعتمدت قانوناً بشأن المناهج الدراسية يكلف المراكز التعليمية بتعزيز منهجيات التدريس التشاركية. وفي عام ٢٠١٥، بدأت وزارة التعليم أيضاً استحداث خطط للمواد الدراسية للصفوف من الأول إلى الرابع مع إدراج دروس في مجال العلوم الاجتماعية وتضمينها مواضيع مثل المسائل الجنسانية، والإعاقة، واحترام التنوع، وحماية الطفل من العنف والاعتداء.

٧٢- وتيسيراً لعملية التعلم على الأطفال في المدارس الابتدائية، ما برحت وزارة التعليم تعمل مع مكتب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في تيمور - ليشتي من أجل الترويج للغات الأم بهدف تيسير فهم الدروس والمواد الدراسية على الطلاب. وقد نُفذت هذه البرامج للمرة الأولى في بلديتي لاوتيم وماناتوتو وفي منطقة أُويكوس الإدارية الخاصة كبرامج تجريبية وستُعمّم على جميع بلديات تيمور - ليشتي.

٧٣- وتوفر سياسة التعليم في تيمور - ليشتي فرص تعليم متكافئة لجميع الأشخاص بصرف النظر عن نوع جنسهم، وتُعنى خصوصاً بالطالبات كي لا ينقطعن عن الدراسة، وتشجع الأهل على توفير فرص تعليم متكافئة لبناتهن وأبنائهن. والمعلمون في تيمور - ليشتي مُلزمون بالمساعدة في تقديم حلول لإتاحة فرص التعليم للأطفال. وخلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، بلغ معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية ٩٥,٩٩ في المائة، بينما بلغ معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية ٦٠,٤٨ في المائة. وتنتهج وزارة التعليم سياسة عدم التسامح مطلقاً مع ممارسة أي شكل من أشكال العنف ضد الأطفال في المدارس، وفي حال وقوع أي أعمال عنف ضدهم، تتولى هيئة التدريس أو المسؤولون التربويون إقالة الشخص المخالف من منصبه؛ وفي حال ارتكاب جريمة، تُقام دعوى قضائية وفقاً للقانون المعمول به[١٤] (**التوصيتان ٧٨-٣٩ و٧٨-٤٠**).

التعليم غير الرسمي

٧٤- نفذت حكومة تيمور - ليشتي برنامجاً لمحو الأمية تحت شعار '**نعم، أستطيع**'، استُهلت أنشطته في عام ٢٠١٠. ولتنفيذه، أقامت الحكومة تعاوناً ثنائياً مع حكومة كوبا أسفر عن محو أمية ٦٣ ٢٤٣ شخصاً والتحاق ٥٧ ٥٠٦ أشخاص ببرنامج 'ألفامور' (وهي دورة دراسية معادلة)[١٥]. وقد دُرب ٦٧ متدرباً تيمورياً تدريباً كافياً على تيسير عملية محو الأمية[١٦] (**التوصية ٧٧-٤٣**).

٧٥- وبرؤية موحدة لبلد خالٍ من الأمية، تواصل تيمور - ليشتي في الوقت الراهن تنفيذ برنامج محو الأمية الذي بدأته في عام ٢٠١٠؛ وقد أبرمت، من خلال وزارة التعليم، اتفاقاً مع حكومة كوبا على مواصلته. وستوفد حكومة كوبا المزيد من المدرسين إلى تيمور - ليشتي لتيسير تنفيذ برنامج محو الأمية فيها نظراً إلى أن البرنامج لم يحقق بعد منذ تنفيذه حلم القضاء على الأمية في تيمور - ليشتي. لذلك، ترغب حكومة تيمور - ليشتي في مواصلة تنفيذ برنامج محو الأمية من أجل القضاء عليها في صفوف التيموريين كافة.

الأراضي

٧٦- إن دولة تيمور - ليشتي ملتزمة بمواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في البلد، بما يشمل التعزيز والحماية فيما يتصل بقوانين الأراضي. ولذلك، تُعد حكومة تيمور - ليشتي في الوقت الراهن عن طريق وزارة العدل حزمة من قانونين بشأن الأراضي، وهما مشروع قانون بشأن النظام الخاص لتحديد ملكية الأصول غير المنقولة وقانون بشأن نزع الملكية للمصلحة العامة، بما يشمل صندوقاً عقارياً حظي إنشاؤه بموافقة مجلس الوزراء. وستضمن الموافقة على حزمة قانوني الأراضي هذه حق المواطنين في ملكية الأراضي والعقارات المكرّس في المادة ٥٤-١ من دستور الجمهورية التي تنص على حق كل فرد في الملكية الخاصة وفي نقلها أثناء حياته أو بعد وفاته، وفقاً لأحكام القانون[١٧]. وستكمِّل حزمة مشروعي قانوني الأراضي كذلك المرسوم بقانون رقم ٢٠١١/٢٧ المتعلق بملكية الأصول غير المنقولة في حالات الملكية غير المتنازَع عليها (**التوصيتان ٧٧-١١ و٧٧-١٢**).

الحماية الاجتماعية

٧٧- تواصل حكومة تيمور - ليشتي السعي إلى زيادة القدرة على تقديم خدمات الحماية الاجتماعية إلى المجتمع، كخدمات الرعاية الصحية الأولية والتعليم، وتنظم حالياً حملات وتنفذ برامج تغذية للأطفال وتتخذ تدابير ملائمة لحل المشاكل الإعلامية والتعليمية التقنية، بما في ذلك تدابير لزيادة الإنتاج الزراعي ولرصد حالات انعدام الأمن الغذائي من أجل ضمان تنفيذ برامج التغذية (**التوصيتان ٧٧-٤٢ و٧٧-٤٥**).

العمل

٧٨- كوسيلة لخفض معدلات البطالة في تيمور - ليشتي، استحدثت الحكومة - من خلال وزارة الدولة لسياسة العمالة والتدريب المهني - سياسة لتوفير فرص العمل للشعب التيموري، وبخاصة الشباب نظراً لارتفاع عددهم في البلد. ولذلك، أصدرت الحكومة قرار مجلس الوزراء رقم ٢٠١٣/٢٤ الذي يخوّل الوزارة المذكورة اختصاص تنفيذ هذا البرنامج بهدف زيادة فرص العمل في البلد.

٧٩- واستناداً إلى هذا القرار، شرعت تلك الوزارة في إجراء مجموعة من الدورات التدريبية للعمالة تستهدف الباحثين عن عمل، وبخاصة الشباب، ليتمكنوا من الحصول على فرص عمل على أساس مجال معرفة كل منهم. كما نشرت الوزارة على جميع الصُعد قانون العمل ومدونة العمل لتشجيع الشركات وأرباب العمل والقوى العاملة على التقيد بهما. ومن أجل زيادة قدرات العمال، بدأت الوزارة تنفيذ مجموعة من الدورات التدريبية الرامية إلى بناء قدراتهم ليتمكنوا من استيفاء الشروط اللازمة وإلى الاستجابة لاحتياجات العاطلين.

٨٠- ولفهم حالة القوى العاملة في البلد على نحو أفضل، أجرت وزارة الدولة لسياسة العمالة والتدريب المهني في عام ٢٠١٣ دراسة استقصائية عن القوى العاملة تقدم الكثير من المعلومات عن

وضع العمالة الراهن في تيمور – ليشتي. إذ تقدم الدراسة الاستقصائية على وجه التحديد بيانات عن العاملين والعاطلين في البلد، وكذلك عن المكونات الأخرى للقوى العاملة، بما في ذلك نقص استخدام العاملين المنزليين لتواضع معارفهم في مجالات عمل محددة. ولدعم الشعب التيموري في الحصول على فرص عمل، استحدثت الحكومة عن طريق وزارة الدولة لسياسة العمالة سياسةً لتقديم التدريب في قطاعي الصناعة والسياحة المجتمعية، وافتتحت مركزاً للتدريب على زراعة الأزهار والبساتين، وكذلك لتقديم دورات تدريبية أخرى ذات صلة، بهدف رفع مستوى الأشخاص المعرفي ليتمكنوا من الحصول على فرص عمل. وتعزيزاً للعمالة في تيمور – ليشتي، تقوم وزارة الدولة لسياسة العمالة بتيسير وإجراء عمليات الوساطة الهادفة إلى البحث عن فرص عمل لدى المؤسسات أو هيئات القطاع الخاص التي توفرها، وأقامت علاقات مع الجهات الشريكة، كالمنظمات الدولية والوطنية غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني، بهدف توفير فرص العمل، وإجراء دراسات استقصائية وتحليلات عن سوق العمل، وتجهيز ونشر المعلومات عن هذه السوق.

٨١- وتبذل حكومة تيمور – ليشتي عن طريق وزارة الدولة لسياسة العمالة والتدريب المهني جهوداً في سبيل البحث عن مجموعة شاملة من أساليب الحد من البطالة المحلية، تهدف إلى حفز إيجاد فرص عمل جيدة لمكافحة البطالة المحلية باعتبار ذلك خدمة عامة مقدمة في إطار عمل الوزارة. كما بذلت الحكومة جهوداً من أجل إنشاء دائرة خَدَمية مركزية مصممة لتوفير الدعم لجميع العملاء عبر أنحاء تيمور – ليشتي، كخدمة عامة تقدم التوجيه في مجال التدريب المهني، وتوزع المعلومات عن أماكن وفرص العمل على من يلتمسها من العملاء (**التوصية ٧٧-٤٢**).

٨٢- ويتسم الوضع الراهن في تيمور – ليشتي بوجود العديد من الأشخاص الباحثين عن العمل وهم في سن الإنجاب، أي بين الخامسة عشرة والرابعة والستين من العمر، ولذلك تسعى الحكومة حالياً عن طريق وزارة الدولة لسياسة العمالة والتدريب المهني إلى استحداث برنامج لتوفير فرص العمل في المناطق الريفية. ومع أن الفرص التي توجدها الحكومة محدودة النطاق، ثمة جهود تبذل من أجل إيجاد فرص عمل في المناطق الريفية لتمكين السكان على الصعيد الشعبي من الحصول على عمل. فعلى سبيل المثال، هيأت وزارة الدولة لسياسة العمالة فرص عمل في مجالي شق الطرق في الريف وبناء القدرات، وكذلك في قطاعي السياحة المجتمعية والزراعة، وأيضاً في مجموعة من الصناعات، وذلك بهدف خفض معدلات البطالة في تيمور – ليشتي.

٨٣- وشملت الجهود التي بذلتها الحكومة من أجل خفض معدلات البطالة في البلد، وبخاصة في المناطق الريفية، توظيف شباب من المناطق الريفية في الخارج، وبناء قدراتهم قبل سفرهم وفقاً للشروط اللازمة المبيّنة في مذكرات التفاهم الموقّعة مع البلدان التي يلزمها عاملين تيموريين. ومن أجل رفع كفاءة العاملين التيموريين ليستطيعوا منافسة العاملين المستقدَمين من بلدان أخرى، يلزم إقامة تعاون جيد بين الحكومة والجهات الشريكة، وبخاصة القطاع الخاص، لتقديم الدعم في مجال رفع كفاءة العاملين، إذ ما زالت الحكومة حتى هذا التاريخ تواجه مشاكل تتعلق بعدم كفاية التمويل اللازم للتدريب وبناء القدرات لإنشاء مراكز تدريبية، ولذلك فقد تعاونت الحكومة مع القطاع الخاص لتيسير تنفيذ هذه البرامج. ورداً على سؤال طُرح عما إذا كانت الحكومة تنتهج سياسة

لمساعدة الأشخاص في الحصول على فرص العمل، فما زالت الحكومة تواجه عقبات فيما يتعلق بمحدودية فرص العمل المتاحة، حيث تتوفر لنسبة لا تتجاوز ٣٠ في المائة من القوى العاملة، ويُؤمل أن ييسر القطاع الخاص عمل ٧٠ في المائة من القوى العاملة في البلد (**التوصية ٧٧-٤٤**).

لام- مسائل أخرى

الاتجار بالبشر

٨٤- تتخذ دولة تيمور - ليشتي تدابير بشأن تنفيذ خطة عملها والسياسات ذات الصلة، بما في ذلك سن تشريعات لمكافحة الاتجار بالبشر، وذلك من أجل ضمان حق المواطنين في الاحتكام إلى القضاء. فأعدّت حكومة تيمور - ليشتي عن طريق وزارة العدل مشروع قانون لمكافحة الاتجار بالبشر وافق عليه مجلس الوزراء وقُدم إلى البرلمان الوطني لتقييمه والموافقة عليه كقانون مكمِّل للمادة ١٦٣ من القانون الجنائي المتعلقة بالاتجار بالبشر والمادة ١٦٥ منه المتعلقة بالاتجار بالأعضاء البشرية. وسيكفل القانون الجاري إصداره حق ضحايا الاتجار بالأشخاص، وكذلك الشهود، في الحصول على تعويض (**التوصية ٧٩-١٠**).

٨٥- وفي عام ٢٠١٦، أنشأت وزارة العدل ومكتب رئيس الوزراء مجدداً فريقاً عاملاً لمكافحة الاتجار بالأشخاص يتألف من موظفين من الوزارات المعنية وممثلين عن المجتمع المدني ويهدف إلى وضع خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر. إضافة إلى ذلك، وقّعت تيمور - ليشتي على خطة عمل لمكافحة الاتجار بالبشر في الدول الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، واعتمدتها.

التعاون مع المجتمع المدني

٨٦- لا تزال حكومة تيمور - ليشتي تقيم تعاوناً جيداً مع المجتمع المدني في جميع ما تضطلع به من عمليات، كإشراكه في المشاورات العامة لجمع البيانات اللازمة لتقديم التقارير، نظراً لأنه شريك للحكومة وطرف رئيسي فاعل ذو علاقات جيدة على الصعيد الشعبي. ويشارك المجتمع المدني أيضاً في نشر توصيات الاستعراض الدوري الشامل على الصعيدين الوطني والشعبي. وأخيراً، أُجريت مناقشات دائرة مستديرة لدمج البيانات والمعلومات المجمعة لأغراض الجولة الثانية من عملية تقديم التقارير إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل، والتحقق منها، حيث شارك المجتمع المدني مشاركة كاملة وقدم إسهامات وتعليقات بنّاءة.

٨٧- كما أقامت حكومة تيمور - ليشتي تعاوناً جيداً مع منظمات دولية أخرى، كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، فضلاً عن جمعية الصليب الأحمر لتيمور - ليشتي، لتنظيم مؤتمر وحلقة دراسية على الصعيد الوطني بشأن تنفيذ القانون الدولي الإنساني في تيمور - ليشتي، وإندونيسيا كبلد مجاور، شارك فيهما أيضاً المجتمع المدني، وكذلك طلاب المدارس الثانوية.

٨٨- وللتنسيق بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في شؤون الأمن القومي بوادر إيجابية. فعلى سبيل المثال، أتاحت الحكومة لمنظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام إمكانية رصد

عملية 'هانيتا' المشتركة (HANITA) التي نفذتها قوة الدفاع لتيمور – ليشتي والشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي في عام ٢٠١٥ ضد جماعات المتمردين. ومن ثم، أُتيحت للمنظمات غير الحكومية فرصة إثارة القضايا المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان، المتصلة بهذه العملية، والدعوة إلى معالجة هذه القضايا، عن طريق الفريق العامل التابع لمكتب رئيس الوزراء منذ عام ٢٠١٥، والذي يتألف من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال القضايا الأمنية ومكتب رئيس الوزراء.

المساعدة التقنية الدولية

٨٩- أقامت تيمور – ليشتي تعاوناً جيداً مع وكالات الأمم المتحدة لما تقدمه هذه الوكالات إلى حكومتها من مساعدة تقنية ومالية ليصوغ البلد تقاريره الدورية المتعلقة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتقريره الأولي المتعلق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وتقرير الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل، بدعم من الوحدة الاستشارية المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتلقت حكومة تيمور – ليشتي الدعم أيضاً من مكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة في تيمور – ليشتي الذي قدم إليها الدعم لصياغة التقرير الجامع للتقريرين الثاني والثالث بشأن اتفاقية حقوق الطفل، وقدم الدعم إلى اللجنة المعنية بحقوق الطفل لوضع خطة عمل وطنية للطفولة (**التوصيتان ٧٨-١ و٧٨-٥**).

٩٠- كما أقامت تيمور – ليشتي تعاوناً جيداً مع منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان في دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، إذ يشارك ممثلون من تيمور – ليشتي دائماً في المحافل الآسيوية وغير الآسيوية أيضاً التي تُعنى بقضايا حقوق الإنسان وغيرها من القضايا التي تواجهها البلدان الآسيوية. ومن الأمثلة المحددة على ذلك التعاون الجيد القائم بين تيمور – ليشتي ودول آسيوية أخرى، وقد اختيرت تيمور – ليشتي هذا العام لتستضيف منتدى شعوب رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠١٦، وهو منتدى إقليمي أُنشئ بهدف بناء التضامن بين مجتمعات دول الرابطة، ويعمل على التواصل بين منظمات المجتمع المدني فيها فيما يتعلق بالقضايا المهمة ومنها قضايا حقوق الإنسان (**التوصية ٧٨-٥**).

نشر المعلومات

٩١- حينما قدمت تيمور – ليشتي ردودها على التوصيات التي تلقّتها مؤخراً، شهد البلد تعاوناً ممتازاً بين وزارة العدل، ووزارة الخارجية والتعاون، ومكتب أمين المظالم، والمجتمع المدني، وقسم حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. وتمكنت هذه المؤسسات في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ من تنظيم حملات للتوعية وأنشطة للدعوة على المستوى الوطني بشأن توصيات الاستعراض الدوري الشامل على صعيدي الحكومة والوزارات التنفيذية. كما شاركت وزارة العدل عن طريق المديرية الوطنية لحقوق الإنسان والمواطنة في التوعية بتوصيات الاستعراض الدوري الشامل على صعيد البلديات، ولا سيما في البلديات الست التي استُهدفت في عام ٢٠١٠ لإجراء المشاورة العامة المتعلقة بإعداد التقرير الأول للاستعراض الدوري الشامل.

Notes

[1] From an interview with the President of Committee A of the National Parliament.
[2] Penal Code, Article 124.
[3] Response to a questionnaire from the KDL.
[4] KK is a consultative body of the Ministry on justice issues that was established by the MJ.
[5] Provided by a source at the Court of Appeal.
[6] General observations of the judicial sector. JSMP Annual Report, page 16.
[7] Interview with President of Committee A of the National Parliament.
[8] Article 1 of the C-RDTL and Article 202 of the Penal Code.
[9] DD, Invest in women and children – invest in Equality.
[10] Labor Law, Article 69.
[11] Labor Law, Article 67.2 d.
[12] 2010 Census.
[13] Information sourced from additional CRC report.
[14] Information sourced from an additional CRC report.
[15] A source from the Ministry of Education, responding to a questionnaire.
[16] Ibid.
[17] C-RDTL, Article 54.1.